

إشكالية إصلاح التعليم الخاص بالجزائر: الواقع والآفاق
د. علة المخنار أسناذ محاضر **جامعة الجلفة**
المعهد الوطني للبحث في التربية INRE **العاشور - الجزائر**
ط.د. فاطمة الزهرة نلعيش **جامعة الأغواط**

ملخص باللغة العربية:

تعيش الجزائر في السنوات الأخيرة على وقع انتشار وتوسع كبير للمدارس الخاصة شمالا بالخصوص المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، وسرعان ما بدأ يأخذ هذا التوجه طريقه نحو بعض المدن الداخلية، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة والاستفسارات حول حقيقة المدارس الخاصة، هل هي استثمار أم واقع فرضته المنافسة مع القطاع العمومي؟. لقد حاولت السياسات القطاعية للتربية والتعليم وضع المدرسة الحالية ضمن أجنداتها للعمل على تحديثها ووضع المؤسسات التربوية سواء أكانت عمومية أو خاصة اختبارات تعتمد على تفعيل القدرات واكتساب المهارات بما يعود على المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ التعليم؛ المنظومة التربوية؛ الإصلاح.

summary in English

Algeria in the years make a living last on happening spreading and ninth for the schools special union in terms of of the big cities demographic self the density high, and quickly what started takes the direction raved his road towards some interior cities, and he what proposes many from the questions and the inquiries around truth the special schools, is she happening investment of mother imposed him the general rivalry with the sector?. To the retail politics for the education and the education tried status quo the teacher within her agendas for her the work on update and the educational organizations put whether 'akaant general or especially tests depends on activation of the powers and acquisition of the skills in what the general service accustoms on.

Keywords: Algeria; The education; The educational arranged; The reform.

تمهيد:

تشهدت الجزائر موجة من الانفتاح الثقافي والحضاري أدت إلى انفتاحها على مختلف الثقافات ونظم التعليم المختلفة وهو ما أدى إلى ظهور مدارس تعليمية خاصة، إلى جانب المؤسسات التعليمية العمومية والتي تدرس لتلاميذها مقررات ومناهج وزارة التربية الوطنية، فهذه المدارس التي ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة الوعي بمدى أهمية التعليم خارج المنظومة الرسمية، لأن الكثير من هذه المدارس المعتمدة الخاصة هي مدارس تتميز بالصرامة والانضباط واستعمال أحدث الأساليب التعليمية الحديثة، حيث تستعين في الغالب بأهم وأفضل النخب التعليمية والأساتذة المختصين كل في مجاله.

أهمية البحث :

- تلقي الدراسة العلمية الضوء على المقاربة التعليمية بالجزائر .
- تبين الدراسة العلمية أهمية وضروة فهم هذا الأسلوب التربوي وانسجامة مع المتغيرات العالمية.

أهداف البحث:

- تهدف الدراسة العلمية إلى التعريف بالمقاربة الجزائرية، باعتبارها أساس الإصلاح التربوي الجديد.
- الدراسة العلمية تحيط بمختلف جوانب السياسات التعليمية بالجزائر من مزايا ومبادئ.

إشكالية الدراسة:

يعتبر التعليم عنصرا أساسيا للتنمية، فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة وتدعيم الدول، ويعد من بين أقوى أدوات خفض أعداد الفقراء والحد من التفاوتات، فضلا عن أنه يرسى أسس النمو الاقتصادي المستدام، و التعليم ذو أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه المعرفة اليوم في بناء اقتصاديات المجتمعات ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموما ، فأدت إلى ظهور ما اتفق بتسميته "اقتصاد المعرفة" الذي أدخل المجتمعات الحديثة في مرحلة جديدة من التطور تجاوزت بكثير ما أحدثته الصناعة من قبل. لذا نجد اليوم السياسات العامة القطاعية للتربية تولي العناية به وتحاول التكيف مع متطلبات العولمة من خلال إدخال عنصر المنافسة والتحدي بين القطاع العام والقطاع الخاص. انطلاقا مما سبق تظهر لنا الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تنمية التعليم بالجزائر؟. وتسعى الدراسة العلمية للإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر؟.
- ما هي أهداف الإصلاح التربوي في الجزائر؟.
- ما هي التغيرات التي أدخلت على النظام التربوي في الجزائر؟.
- ماذا نعني التعليم الخاص؟ ما هي مزايا؟.

أولا. تحديد مفاهيم الدراسة: في هذا العنصر سوف نتناول عدد من المفاهيم الأساسية للدراسة العلمية، وفق ما يلي:

1. **مفهوم التعليم و التعلم:** التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة و سلسلة من العمليات والنشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل وهو عمليات تفاعل متبادل بين المعلم و المتعلمين، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك ولاسيما سلوك المتعلمين، والتعلم نتاج ايجابي لعملية التعليم، والتعليم والتعلم كلاهما عمليات ضمن عملية أوسع وأشمل هي التربية، فيجب أن يكون التعلم والتعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية¹. فالتعلم هو العلم الذي يبحث في اكتشاف القوانين التي تحكم ظاهرة تغيير في سلوك الأفراد والتعلم عملية مقصودة تتميز من القوانين التي يكشف عنها علم التعليم، فالتعلم علم والتعليم تكنولوجيا من حيث أن التعليم تطبيق وتوظيف ما كشف عنه العلم من مواقف حياتية.

2. **مفهوم النظام التربوي:** هو مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم وتسيير شؤون التربية والتعليم من جميع الجوانب والنظم التربوية بصفة عامة وهي: انعكاس الفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية في أي بلد بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرحا بها ومعلنا عنها أم لا وتتأثر النظم التربوية في العالم بالعوامل الرئيسية التالية:

- العامل الثقافي الحضاري
- العامل السياسي الإيديولوجي
- العامل الطبيعي

فالنظام التربوي هو محصلة عدة عناصر ومكونات علمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية محلية وإقليمية وعالمية تسعى إلى التنمية البشرية وإعداد الفرد².

3. المدارس الخاصة: وهي التي تعرف أيضا باسم المدارس الأهلية أو المدارس غير الحكومية هي المدارس التي لا تديرها الدولة، متمثلة بالحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، وبالتالي، فإن هذه المدارس تحتفظ بحقها في تحديد الطلبة الذين يلتحقون بها ويتم تمويلها كلياً أو جزئياً عن طريق فرض رسوم التعليم على الطلبة، بدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي.

ثانياً. تطور منظومة التعليم التربوي بالجزائر: إن للمؤسسات التربوية الجزائرية تاريخ طويل، انتقلت عبره من الكتابات البدائية إلى الجامعات الضخمة والمتطورة، ويمكن حصر مراحل هذه التطورات؛ فيما يلي:

المرحلة الأولى: المؤسسات التربوية ما قبل الاستعمار الفرنسي: لم تكن هنالك وزارات مختصة بالتعليم خلال هذه المرحلة، إذ كان مسؤولية جماعية يتعاونون لإنشاء الزوايا والمساجد والكتاتيب. ولم يكن التعليم في هذه الحقبة من الزمن ينتهي بشهادات، وإنما كان يختم بإجازة شفوية من عند الأستاذ وتعبير صريح عن رضاه.

المرحلة الثانية: المؤسسات التربوية في عهد الاستعمار الفرنسي: لقد كان التعليم بمؤسساته المختلفة مزدهراً نسبياً قبل دخول الاستعمار الفرنسي نتيجة لضخامة الأوقاف المخصصة له، ومن أولى الخطوات التي قام بها الاستعمار الفرنسي الاستيلاء على أملاك الأوقاف التي تمول الخدمات الثقافية والدينية والاجتماعية للمسلمين، كما استشهد كثير من علماء الدين وتشنت شملهم وهاجر غالبيتهم ممن بقوا على قيد الحياة، وهكذا عملت فرنسا على القضاء على التعليم في الجزائر معتمدة التجهيل والإفقار بهدف الفرنسة والتتصير. واستمرت الكتابات القرآنية والمساجد والزوايا في دورها التعليمي.

المرحلة الثالثة: المنظومة التربوية في عهد الاستقلال: كانت نسبة الانتساب إلى التعليم غداة الاستقلال تقارب 20% من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة، وقد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962، اتخذت وزارة التربية قراراً يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع. وقد ورثت الجزائر قلة هياكل الاستقبال وقلة الإطارات ومشكلة سيطرت اللغة الفرنسية وانحصار التعليم على مناطق وطبقات دون أخرى، فعمدت السلطة الجزائرية تعديلات مختلفة منذ 1962، ومن الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962-الجزيرة، ديمقراطية التعليم، التعريب، والتكوين العلمي والتكنولوجي. واستمر تطبيق مجموع الإجراءات السنة تلو الأخرى، ففي أكتوبر 1967، طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريباً كاملاً.

ولقد استمر السياسات التربوية في الإصلاح والتحديث والتطوير لمواكبة التطورات وإتباع النسق العالمي مع الأخذ بالنماذج الناجحة. وبرزت عدة إصلاحات أبرزها؛ تتمثل في³:

-تنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي 2003-2004، وقد تم تغيير محتويات بعض الكتب لنفس السنة في

2004-2005

-تنصيب السنة الثانية من التعليم الابتدائي 2004-2005، أضيفت إليها اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، استعمال الترميز العلمي والمصطلحات العلمية، استعمال الوسائل التعبيرية.

-تنصيب السنة الأولى من التعليم المتوسط في إطار الإصلاح التدريجي والتربوي (نظام الأربع سنوات) ابتداء من الموسم الدراسي 2003-2004، وظهور اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية. أما التعليم الثانوي فعرف تعديلات في هيكلته في سنة 2005-2006.

ثالثا. المدارس الخاصة والبحث عن النوعية والتميز العلمي والمجتمعي:

مساحة القطر الجزائري : 2.380.000 كم² وعدد سكان الجزائر : 39.500.000 نسمة ويوجد بقطاع التربية الوطنية⁴:

1/ 8.451.370 تلميذا وهو ما يمثل 21,39%

2/ قرابة 700.000 موظف

3/ 25.859 مؤسسة مدرسية تتوزع كما يلي:

- 459 مدرسة ابتدائية؛
- 253 متوسطة؛
- 147 ثانوية.

4/ ميزانية سنوية تفوق 789 مليار دينار جزائري (أكثر من 696 مليار دج للتسيير وأكثر من 93 مليار للتجهيز)

يشكل قطاع التربية الوطنية أحد أكبر مراكز الإنفاق في ميزانية الدولة وأكبر مستقطب للموظفين وهو يشتمل على أكبر حظيرة للمرافق والهياكل بالجزائر. وتعد نسبة المعدل النوعي لتدريس الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات: 98,49%؛ كما أن معدل تدريس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة: 95,00%؛ أما حجم الفوج التربوي (عدد التلاميذ في القسم): الابتدائي: 28,00؛ المتوسط: 32,15؛ الثانوي: 32,01. أما معدل التأطير (عدد التلاميذ لكل مدرس): الابتدائي: 21,43؛ المتوسط: 17,42؛ الثانوي: 15,48. أما معدل شغل الحجرات (عدد التلاميذ في الحجرة): الابتدائي: 30؛ المتوسط: 31؛ الثانوي: 31. ورغم ما تم ذكره من إحصائيات تحيط بقطاع التربية تؤكد قدرة القطاع على مجابهة التحديات إلا أننا نجد أن سياسة القطاع تبنت وجود القطاع الخاص بجانب القطاع العمومي وهذا لم يمنع من مرافقته نحو النجاح.

1. المدارس الخاصة بالجزائر: مقارنة معرفية

أ. الأجنبية: تكون تابعة لقنصلية دولة ما، ولها شروط إنشاء خاصة تعتمد على اتفاقية بين الدولتين، ويمنع أن يكون طلابها من الجزائريين.

ب. المدارس الخاصة الوطنية: وتشكل محور اهتمامنا في هذا الملف، فكان أول قانون يسمح بذلك هي الأمرية الرئاسية رقم 03-09 المؤرخة في 14 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 13 أوت 2003، والمادة 10 منه تخول لكل شخص طبيعي، أو معنوي مؤهل، يخضع إلى القانون الخاص، أن ينشئ مؤسسة تعليمية.

جاءت هذه الأمرية بعد الجدل الكبير الذي أحدثته موضوع المدارس الخاصة في ظل الإصلاحات التربوية التي أقرها مجلس الوزراء في أبريل 2002 والذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه. وقد شرعت وزارة التربية الوطنية منذ عام 2003 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يركز على ثلاثة محاور كبرى ألا وهي تحسين نوعية التأطير، إصلاح البيداغوجيا وإعادة تنظيم المنظومة التربوية، حيث أحدثت جملة من التغييرات منها:

- . فتح المجال أمام الخواص لإنشاء مدارس خاصة للتعليم.
- . العدول عن نظام التعليم الأساسي والعودة إلى نظام التعليم المتوسط.
- . تدريس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، ثم عدّل القرار ليكون من السنة الثالثة ابتدائي.
- . اعتماد منهج المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف في التعليم.
- . إجبارية التعليم التحضيري ابتداء من الدخول المدرسي 2008 / 2009.

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 05-432 المؤرخ في 06 شوال 1426 الموافق لـ 08 نوفمبر 2005، والمتضمن دفتر شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، وهذا بعد أن ألغى الأمر الرئاسي السابق - رقم 05-07 - دفتر الشروط الذي كان ساري المفعول قبله.

علاقة المدارس بالوزارة: هذه القوانين شكلت رقابة مباشرة وغير مباشرة على المدارس الخاصة، بإلزام المدارس الخاصة بإشراك تلاميذها في الامتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية الوطنية في نهاية الأطوار التعليمية إلا أنّ المتأمل لملف المدارس التعليمية الخاصة في الجزائر من 2003 إلى يومنا هذا، يلاحظ تطورا في العلاقة بين المدارس الخاصة والوزارة المعنية، بعدما اقتنعت هذه الأخيرة بضرورة وضع ملف تطوير المدارس الخاصة ضمن أجندتها من جهة، واقتناع مدراء المدارس الخاصة على استحالة العمل الفردي في هذا المجال، من جهة أخرى.

كما نلمس من تصريحات بعض المدراء، وأيضا وزير التربية. حيث في 26 فبراير 2006 أي بعد عام من انطلاق المرحلة الجديدة أصدرت وزارة التربية الوطنية قرار بإغلاق 42 مدرسة خاصة بحجة أنها تنشط «خارج الشرعية»، لتتراجع عن ذلك في 04 مارس 2006 مانحة إياها مهلة حتى نهاية ذلك العام الدراسي لاستيفاء الشروط. حيث كان هناك أكثر من 100 مدرسة خاصة معتمدة من طرف وزارة التربية. لتمنع في السنة الموالية جميع المدارس التي لا تدرس باللغة العربية عن النشاط، وفي السياق نفسه وفي سنة 2009 في اجتماع بين مدراء المدارس الخاصة ووزارة التربية، تعهدت هذه الأخيرة بمساعدة المدارس الخاصة التي تستعمل اللغة العربية على تكوين الأساتذة وتطبيق برامج في المؤسسات الخاصة لرفع المستوى التعليمي لكافة التلاميذ ودعمها بالكتب مجانا. أما الاجتماع الأخير الذي جمع بين الطرفين أيضا يوم 18 أكتوبر 2010 فقد دعا فيه الوزير إلى تطبيق البرنامج البيداغوجي الرسمي مؤكدا سعي الوزارة إلى معالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها هذه المدارس ومساعدتها في مهمتها التربوية، وسمحت الوزارة لتلك المدارس بثلاث ساعات في الأسبوع بالنسبة للطور الابتدائي، وخمس ساعات للطورين المتوسط والثانوي لإضافة مواد مختلفة من لغات ومصطلحات، ومع اعتماد 19 مؤسسة تعليمية خاصة جديدة على المستوى الوطني خلال سنة

2010، يصل العدد الحالي إلى 147 مدرسة على مستوى 16 ولاية عبر الوطن، منها 94 مدرسة خاصة بالجزائر.

2. المدارس الخاص وتحدي الوجود والمنافسة: إن معظم الآراء تتشكل تبعًا للالتزام الفلسفي؛ إما بمبدأ الاختيار الفردي أو بصالح الجماعة، لكن ينذر أن تتناول النقاشات مسألة التناقض بين المدارس الخاصة والصالح العام، أو مدى إمكانية حلها. وتكمن مسألة التنافس على الوضع الاجتماعي. تفضل العائلات إلحاق أبنائها بمدارس خاصة لأسباب متعددة، يأتي الدافع الأساسي لدى بعض الآباء لإلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة يتعلق في المقام الأول بمنحهم نقطة تفوق على أقرانهم.

بيد أن ما صار جليًا هو تعارض هذا الاتجاه مع الصالح العام؛ فحين يغدو الوضع الاجتماعي هو الغاية الأساسية للعملية التعليمية، ينتهي المطاف بالجميع خاسرين، حتى ذوي الخطوة. ويرغب آباء التلاميذ في مدارس تقدم تعليمًا عاليًا وإنسانيًا لأبنائهم، لكن المسوغ الشائع لوجود التعليم الخاص هو فكرة كونه استثمارًا في تعليم الأبناء، يعود بنوع من الربح. من هنا تجد المدارس الخاصة نفسها تحت ضغوط هائلة لتقديم ما يميز طلبتها عن سواهم، خاصة فيما يتعلق بتأهيلهم للالتحاق بالكليات والجامعات ذائعة الصيت. مما يجعل من التعليم سلعة ذات طبيعة شديدة الخصوصية، يسميها الاقتصاديون «سلعة مفضلة»؛ وهي نوع من السلع لا يتحدد ثمنه على أساس أي قيمة أصلية فيه، وإنما على أساس علاقته بما يملكه الآخرون، وهذا يضر بالصالح العام لسببين⁵:

السبب الأول: إذا كان هدف المدرسة منح تلاميذها ميزة ما، حينها يغدو المحتوى التعليمي نفسه أمرًا غير ذي شأن، أما إن رأينا التعليم باعتباره سلعة عامة يصبح حينها التعلم هو لب الأمر. هل يتعلم الصغار كي يصبحوا مواطنين وأعضاء نافعين للمجتمع؟ هل يتمتعون بمهارات نافعة تؤهلهم لخوض الحياة الاجتماعية والاقتصادية؟ تلك هي الأسئلة التي يجدر بنا الإجابة عليها إذا ما أردنا أن نجعل لتعليم الطلبة قيمة. أما إن كان التعليم مجرد سلعة مفضلة، فحينها يتوجب علينا فقط أن نسأل: هل تفوق قيمة الشهادات التي ينالونها قيمة شهادات الآخرين؟ لكن اعتماد هذا المعيار يقوض عملية التعلم لجميع الأطراف، حتى أولئك المنتسبين إلى مدارس ذائعة الصيت.

السبب الثاني: لتعارض التنافس على الوضع الاجتماعي مع الصالح العام هو أنه إذا كان الوضع الاجتماعي هو الغاية، فسيكون هناك الكثير من الخاسرين؛ ففي نهاية المطاف إذا كنا جميعًا متساوين في كل شيء فلن يكون ثمة مبرر لتوزيع المزايا الاجتماعية والاقتصادية بشكل لا مساواة فيه، ومن ثم فإن التعليم باهظ التكلفة ليس مقطوع الصلة بالتعلم الحقيقي فحسب، وإنما يستلزم أن يكون معظم الطلبة عاثري الحظ كذلك.

إن التفاوت الاجتماعي بين المواطنين داخل الدول النامية ينمو بحجم كبير، ولعل ذلك يجعل من المدارس الخاصة عرضة لإعادة إنتاج التفاوت الطبقي. وإذا أرادت المدارس الخاصة أن تلعب دور متميز لابد أن ترافقها الدولة لجعلها مصدر الهام لتحقيق المنفعة العمومية والاستفادة منها في فرض توازنات جديدة.

وتعتبر المدارس الخاص في حالة إتباعها للخط الأساسي الموجه لها من طرف الوزارة الوصية منبعاً لإنتاج جيل مثقف ومتميز من الناحية العلمية. كما أنها تصبح لها القدرة على المنافسة في الاستقطاب ولعب أدوار متميزة في المجال الاقتصادي.

إن السياسة التعليمية عندنا لم تستطع الوزارة الوصية من تحديثها وإثرائها معرفياً ومعلوماتياً، وذلك بالاعتماد على استعمال التقنيات التربوية النظريات العلمية المتطورة في هذا المجال، والانتقال من المدارس التقليدية إلى ما يُسمّى بمنظومة المدارس الذكية كما فعلت ذلك دول تعتبر رائدة عالمياً من حيث ارتفاع مستوى التعليم بمختلف أطواره الثلاث، والذي يعتبر مميزاً جداً في دول كاليابان أو السويد أو مقاطعة هونغ كونغ الصينية.

لقد فسحت وزارة التربية الوطنية بالجزائر المجال للمدارس الخاصة من أجل أن تساهم في الرفع من نسب التعليم وتطويره، بالرغم من النقائص التي تشهدها هذه المدارس، بالمقارنة مع دول عربية أخرى سبقتنا في هذا المجال كدولة الإمارات العربية المتحدة أو لبنان والأردن.

يتجاوز عدد المدارس التعليمية الخاصة؛ 250 مدرسة عبر التراب الوطني، فهذه المراكز التعليمية والتي لم يعد تلاميذها من أبناء كبار المسؤولين والذوات وعلية القوم كما كانت حتى وقت قريب، بل أصبح الكثير من الأولياء من الميسورين يفضلون أن يدرس أبنائهم ضمن نطاقها أو أن يتلقى بعضهم دروس دعم وتقوية، وذلك في مختلف المواد العلمية والأدبية وفي مختلف التخصصات والشعب الدراسية.

بالرغم من أن تكاليف الدراسة فيها قد تتجاوز 20 ألف دينار شهرياً بالنسبة لطلبة البكالوريا وحوالي 8500 دينار لطلبة الطور المتوسط، وأزيد من 15 ألف دينار شهرياً لطلبة الابتدائي، وبعضها تدفع كمصاريف دروس تقوية فقط. فهناك حوالي 20 ألف تلميذ مسجلين فيها، وهذا ما يجعل من القائمين على هذه النوعية من المدارس يتنافسون في ما بينهم لتقديم عروض ترويجية لمدارسهم، وجلب خيرة الأساتذة من أجل ضمان حصّة لهم في سوق التعليم الخاص في الجزائر والتي يتجاوز رقم أعماله 16 مليار سنوياً في المتوسط.

3. تقييم التجربة التعليم الخاص من خلال النتائج: بالعودة إلى نتائج شهادة البكالوريا 2009، نجد أن المدارس الخاصة حققت نسبة نجاح ضئيلة بنسبة تقدر بـ 26% أي 262 تلميذ من أصل 1004 مقارنة بنسبة النجاح على المستوى الوطني التي قدرت بـ 45.04%. أما دورة 2010 فكانت نسبة النجاح فيها على النحو التالي⁶:

- شهادة التعليم الأساسي 92.99%
- شهادة التعليم المتوسط 54.85%
- شهادة البكالوريا 34.51%

خاتمة الدراسة:

للتعليم دوراً مهماً في تحقيق التجانس الثقافي والوحدة الفكرية فليس شيء أكثر عوناً على تحقيق التناسق والانسجام في أمة من وسائل التربية والتعليم وإلى جانب المدارس الحكومية هناك عدد من المدارس الخاصة

ويمثل التعليم الخاص ظاهرة تعليمية على جانب كبير من الأهمية في نظامنا التعليمي من حيث: وضعه ومكانته والدور الذي يقوم به.
الهوامش

مصطفى خليل الكسواني و آخرون، إدارة التعلم الصفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،¹
2005، ص : 97

www.ingdz.com منتدى المهندس الجزائري،(2010/04/18)، بحث حول النظام التربوي في الجزائر،²
³ مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول تقييم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، انعقد يومي 19 و 20 ماي 2010، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، ص 03.
وزارة التربية الوطنية الجزائرية، الموقع الرسمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/08/10، على موقع الواب التالي:⁴
<http://www.education.gov.dz/>

⁵ أحمد محرم، كيف تضر المدارس الخاصة بالمجتمع؟، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/09/24، على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.ida2at.com/how-harm-private-schools-community/>
المدارس الخاصة في الجزائر...بين الوظيفة التعليمية و الرقابة المهنية، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/07/11، على⁶
<http://ykadri.ahlamontada.net/t261-topic>الموقع الالكتروني التالي: